



د/ محمد المأمور
١٩٨١٧



الشروط العامة

مجمعية مصرية للتأمين الإجباري

عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات
والمسجلة بسجل المجمعات بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم ٨ لسنة ٢٠١٩

أولاً : الأخطار المغطاة

يلتزم المؤمن بتفظيم المسئولية المدنية الناشئة عن الحوادث التي تقع للغير داخل جمهورية مصر العربية عن المركبة المثبت ببياناتها في هذه الوثيقة وذلك خلال مدة سريانها دون اللجوء للقضاء وذلك عن الأخطار الآتية :-

١- الوفاة.

٢- العجز الكلى أو الجزئى المستديم.

وتسرى التغطية الواردة في البند (٢٤) بعالية إذا حدث الوفاة أو العجز بسبب الحادث خلال سنة من تاريخ وقوعه.

٣- الأضرار المادية التي تلحق بمتناكلات الغير.
ويشمل الغير الركاب وغير الركاب سواء كان داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها.

ثانياً : التزامات المؤمن

يلتزم المؤمن بسداد مبالغ التأمين المنصوص عليها بهذه الوثيقة في الحالات الواردة في البند (أولاً) بعالية على أن يصرف مبلغ التأمين في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ إبلاغ المجمعية بوقوع الحادث بشرط استيقاع المستديمات.

ثالثاً : التزامات المؤمن له

يجب على المؤمن له أو من ينوب عنه :-

١- إنذار المؤمن بالحادث خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ وقوعه.

٢- أن يتخذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة لتجنب تفاقم الأضرار الناجمة عن الحادث.

٣- أن يقدم للمؤمن الأوراق والمumentات المتعلقة بالحادث حال تسليمها له.

وإذا أخل المؤمن له بأى من الالتزامات السابقة يحق للمؤمن الرجوع على المؤمن له بما تحمله من أضرار نتيجة ذلك ما لم يكن التأخير مبرراً.

رابعاً : الاستثناءات

لا يغطي هذا التأمين بأى حال من الأحوال :-

١- قائد المركبة المقصيبة في الحادث.

٢- التلفيات التي تلحق بالمركبات.

٣- الأضرار المادية التي تصيب الممتلكات المملوكة للمؤمن له أو لأى فرد من أفراد أسرته المقيمين معه أو المودعة لديهم أو التي في حيازتهم.

٤- الأضرار المادية التي تلحق بمتناكلات الغير المغطاة بموجب وثيقة أو وثائق أكثر تخصصاً.

خامساً : حالات الرجوع

١- للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من مبلغ التأمين في الحالات الآتية :-

(أ) إذا ثبت أن المؤمن له أدى ببيانات غير صحيحة أو أخلف وقائع جوهريه عند إبرام عقد التأمين تؤثر على قبول المؤمن تفظيم الخطأ أو على سعر التأمين أو شروطه.

(ب) إذا ثبت استعمال المركبة وقت وقوع الحادث في غير الغرض المبين برهانها أو ثبت تحملها بأكثر من الحمولة المقررة لها أو استخدامها في سباق أو اختبار المسرعة أو السرعة الزائدة عن المسموح به داخل وخارج المدن أو السير في عكس الاتجاه.

(ج) إذا كان قائد المركبة سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها دون الحصول على رخصة قيادة أو رخصة قيادة مناسبة لنوع المركبة او بموجب رخصة تسيير متوجهة الصلاحية.

(د) إذا ثبت أن قائد المركبة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادةتها أرتکب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب تأثير تناول مشربات كحولية أو مخدرات.

(هـ) إذا ثبت وقوع الحادث عدماً من جانب المؤمن له.

٢- يجوز للمؤمن إذا أدى مبلغ التأمين وذلك في حالة نشوء المسئولية المدنية ضد قائد المركبة غير المؤمن له أو ضد من لم يصرح له بقيادة المركبة أن يرجع على المنسول عن الأضرار لإسترداد ما يكون قد أداه من مبلغ التأمين.

٣- لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن وفقاً لأحكام القانون والشروط الواردة بهذه الوثيقة الإخلال بحق المضرور في الرجوع على المنسول بالحقوق المدنية.

سادساً : الغاء التأمين

* لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له إلغاء أو سحب وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها ما دام ترفض المركبة قائمًا و لا يترتب على الإلغاء أي أثر بالنسبة للغير.

* وفي حالة نقل الملكية للغير تسرى الوثيقة الأصلية أو المجددة بالنسبة للمالك الجديد عن المدة الباقية.

سابعاً : شروط التقادم

تخضع دعوى المضرور في مواجهة المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني.

ملاحظة هامة

جدول التعويضات للحالات التي يشتملها التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل البري داخل جمهورية مصر العربية الصادرة طبقاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ واللوائح والقرارات التنظيمية له طبقاً لجدول التعويضات المعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية.

